



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية، علوم التسيير

الشعبة: علوم مالية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان

تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام معيار CAMELS

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة (2014-2017)

من اعداد الطالبتين: - ايمان جدي

- الهام غرارة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: /.... /.... /2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.
الأستاذ/ د. شريفة جعدي (أستاذة التعليم العالي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.
الأستاذ/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية: 2020/2019



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية، علوم التسيير

الشعبة: علوم مالية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان

تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام معيار CAMELS

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة (2014-2017)

من اعداد الطالبتين: - ايمان جدي

- الهام غرارة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: /.... /.... /2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.
الأستاذ/ د. شريفة جعدي (أستاذة التعليم العالي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.
الأستاذ/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الأمم ~~داع~~

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووقفنا في انجازه

أقدم هذا العمل المتواضع إلى:

من ربتي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أعلى إنسانة في هذا الوجود إلى أمي الحبيبة

حفظها الله وأطال في عمرها

إلى روح والدي رحمه الله

إلى من وقفوا معي دعماً وسنداً أختاي الغاليتان كمال وعفاف

إلى أولادي أختي وزوجها

إلى كل من رفع من معنوياتي ودعمني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل

إيمان





بعد الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد رسول العالمين

أهدي عملي المتواضع إلى

روح والدي الغالي رحمه الله

إلى والدتي الغالية أطلال الله في عمرها وأكرمها زيارة بيته الكريم

إلى من شجعتني على مواصلة مسيرتي الدراسية أختي الغالية رشيدة

إلى من هم أعلى عندي اخوتي فريد وأحمد

واختاي وهيبة و خوله

إلى كل من شجعتني وساعدني على إتمام هذا العمل

الهام



الشكر

الحمد لله الذي مكّني من اتمام هذا البحث فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جلي شأنه

" واتما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون "

فالحمد لله في الأولى والحمد لله في الآخرة

يسعدني وأنا في مستهل هذا العمل أن اتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة

جعدى شريفة

أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه لقبولهم مناقشة وإثراء هذه المذكرة

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى من شجعني على الدراسة ومازال يشجعني على مواصلتها

أشكره على دعمه ومساندته.

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS الذي يحدد مدى كفاءة الأداء المالي للبنك والكشف عن نقاط القوة والضعف له، فقمنا من خلال هذه الدراسة بتطبيق معيار CAMELS على البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017. حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، والمؤشرات والنسب المالية والمحاسبية.

فتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن البنك قد حقق الملاءة المنصوص عليها التي تمكنه من مواجهة المخاطر، وتحقيق ارباح جيدة إلا أنه يعاني من حساسية مخاطر السوق ولا تمتاز أصوله بالجودة، وليس لديه القدرة على التحكم بالسيولة.

الكلمات المفتاحية: معيار CAMELS، تقييم الأداء، بنوك تجارية، بنك خارجي جزائري ، حساسية مخاطر السوق.

Abstract :

This study covered evaluating the performance of commercial banks using the banking evaluation system Camels which determines the efficiency of the financial performance of the bank and reveals the strengths and weaknesses. So, the rough this study, we applied the camels standard to the Algerian foreign bank during the period from 2014 to 2017.

Where it relied on the descriptive and analytical approach, indicators, financial and accounting ratios.

So it became clear to us through this study that the stipulated solvency that enables it to face risks and achieve good profits, but it suffers from sensitivity to market risks and its assets are not have the power to control liquidity.

Kay words: Camels standard, Performance evaluation, Commercial banks, An external Algerian bank, Market risk sensitivity.

الصفحة	قائمة المحتويات
	الإهداء.....
	الشكر.....
	الملخص.....
	قائمة المحتويات.....
	قائمة الجداول.....
	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....
الفصل الأول: الأدبيات النظرية: (مفاهيم حول البنوك التجارية وتقييم الأداء ومعياري CAMELS)	
7	المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية، وتقييم الأداء، ومعياري CAMELS
22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.....
الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية: (دراسة تطبيقية حول تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام معياري CAMELS)	
29	المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....
33	المبحث الثاني: النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية.....
46	الخاتمة.....
49	قائمة المصادر والمراجع.....
53	الملاحق.....
62	الفهرس.....

قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
01	القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري ميزانية لسنة 2014	53
02	القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري ميزانية لسنة 2015	55
03	القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري ميزانية لسنة 2016	57
04	القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري ميزانية لسنة 2017	59

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
18	تصنيف رأس مال البنك	(01-01)
19	تصنيف جودة أصول البنك	(02-01)
21	تصنيف جودة ربحية البنك	(03-01)
22	تصنيف سيولة البنك	(04-01)
33	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول	(02-02)
34	نسبة التصنيف المرجح	(03-02)
34	نسبة إجمالي التصنيف	(04-02)
35	معدل العائد على متوسط الأصول	(05-02)
35	العائد على حقوق الملكية	(06-02)
36	نسبة التمويل على الودائع	(07-02)
36	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	(08-02)
37	الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة	(09-02)
38	نسبة الأصول الحساسة إلى إجمالي الأصول	(10-02)
43	التصنيف النهائي للبنك	(11-02)

مقدمة

مقدمة:

إن البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية والاقتصادية، إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة نتيجة لأسباب مختلفة والتي قد تؤدي إلى حدوث المخاطر والأزمات، وهذا ما ساهم في احتلال السلامة المصرفية الأهمية التي تأخذ بعين الاعتبار في كافة أنشطة المصرف ووضع أنظمة ومعايير دولية للتعرف على مشاكلها وقياس أداءها.

تعد عملية تقييم الاداء البنكي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها البنك في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة له والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الاهداف المخططة له.

حيث ظهرت معايير حديثة تعطي تقييم شامل لأداء البنك ومن بينها معيار CAMELS الذي يعتبر أداة فعالة لتقييم أداء البنك، وتحليل الوضعية المالية له، ومعرفة درجة تصنيفه.

الإشكالية الرئيسية

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة تطبيق معيار CAMLES في تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة خلال الفترة 2014_2017؟

وتتفرغ تحت هذه الإشكالية الإشكاليات الجزئية التالية:

- هل يتمتع البنك الخارجي الجزائري بكفاية راس مال تمكنه من تحقيق الملاءة المالية ؟
- هل تتمتع أصول البنك الخارجي الجزائري بالجودة ؟
- هل يحقق البنك الخارجي الجزائري ربحية كافية تمكنه من الاستقرار ؟
- هل تتوفر لدى البنك الخارجي الجزائري السيولة الكافية للتوظيف والاحتياط ؟
- ما مدى حساسية البنك الخارجي الجزائري للأخطار المصرفية وقدرته لتخطي مخاطر السوق ؟

فرضيات البحث:

- يتمتع البنك الخارجي الجزائري بتحقيق أعلى عائد ممكن بامتلاكه كفاية رأسمال التي تحقق له الملاءة المالية المناسبة؛

- يتمتع البنك الخارجي الجزائري بأصول ذات جودة ؛
- يحقق البنك الخارجي الجزائري أداء قويا للأرباح مما يضمن له الاستقرار لوضعه المالي؛
- البنك الخارجي الجزائري له القدرة على جلب وامتلاك السيولة لتوظيفها والاحتفاظ بها؛
- يتمتع البنك الخارجي الجزائري بإدارة تعمل على تحقيق الأهداف الموسوعة؛
- يتأثر البنك الخارجي الجزائري لحساسية مخاطر السوق وفقا أسعار الفائدة .

مببرات اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع للأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

_الموضوعية :

- يصب الموضوع في مجال التخصص؛
- اهتمام الباحثين بهذا الموضوع والذي يخدم الجهاز المصرفي؛

_الذاتية :

- الميول الشخصي للبحث في الموضوع ؛

أهمية البحث:

- أهمية التقييم المالي لأداء البنوك واعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين والباحثين نظرا للتقل الذي تمثله البنوك وحساسيته لدورها الاقتصادي _
- التركيز على المواضيع المصرفية المهمة وهو تقييم البنوك من حيث الاداء وطريقة تقييم شاكل معاصر CAMELS لتحقيق عدة أغراض: السيولة، الربحية، كفاية رأس المال، جودة الادارة، جودة الاصول، أنظمة الرقابة الداخلية.
- الأهمية التطبيقية لطريقة التقييم CAMELS لكشف نقاط ضعف وقوة البنك الخارجي الجزائري

- نقل التجربة الأمريكية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى المستخدمة لنظام التقييم البنكي CAMELS، الأمر الذي يشجع البنوك العاملة في بلد كالجزائر على استخدام هذا النظام في تحديد وقياس المخاطر البنكية، والإحاطة بالوضع المالية للبنوك ومعرفة درجة تصنيفها، مما يعزز وضع القطاع البنكي.

أهداف البحث:

- معرفة درجة تصنيف البنك الخارجي الجزائري وفق طريقة CAMLES ؛

- تقييم الأداء للبنك الخارجي الجزائري وفق طريقة CAMLES ؛

- زيادة كفاءة وفعالية العمل الرقابي لدى البنك الخارجي الجزائري

حدود البحث:

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة من سنة 2014 إلى سنة 2017 –

الحدود المكانية : تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري بورقلة باستخدام معيار CAMLES .

منهج البحث:

قصد الإلمام بجوانب موضوع الدراسة سنعمد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، وتحديد أهم التعاريف التي تتطلبها البحث، من خلال: جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها بالإضافة إلى المراجع والمؤلفات العلمية وكذلك الدراسات السابقة في هذا المجال، وذلك من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع .

أما الجانب التطبيقي للدراسة نعتد على أسلوب دراسة حالة لما يتناسب مع طبيعة البحث من خلال جمع وتحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بموضوع مشكلة الدراسة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في دعم عمليات الرقابة .

صعوبات البحث:

- تحفظ البنك على المعلومات خاصة المتعلقة بالجانب المحاسبي والوثائق الداخلية للبنك ؛

- عدم تطبيق البنوك الجزائرية مثل هذا النموذج مما صعب علينا الدراسة.

هيكل البحث:

خصصنا الفصل الاول والذي يحمل عنوان " الأدبيات النظرية مفاهيم حول البنوك التجارية وتقييم الاداء ومعيار CAMELS" والذي تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الاول كان بعنوان الادبيات النظرية " الإطار المفاهيمي للدراسة "، والذي تناول مفاهيم حول تقييم الأداء البنوك التجارية ومعيار CAMLES، أما المبحث الثاني كان بعنوان " الدراسات السابقة للموضوع " والذي تم تخصيصه للدراسات السابقة العربية والاجنبية لنفس موضوع بحثنا والمقارنة بينهما –

أما الفصل الثاني فكان بعنوان " الادبيات التطبيقية دراسة تطبيقية حول تقييم اداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام معيار CAMLES" فقمنا بدراسة حالة حول تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري وفق طريقة CAMELS، فتم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تناول تحديد مجتمع وعينة الدراسة، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات، وتحديد متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل لها واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج .

وفي الاخير تم استعراض ما توصلنا له، وتوصيات وافاق البحث .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

مفاهيم حول البنوك التجارية وتقييم الأداء ومعيار

CAMELS

تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية إذ يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية، حيث تعتبر البنوك التجارية إحدى الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة من خلال أهمية الدور الذي تلعبه وخصوصية نشاطها، ومساهمتها الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني وتمويله بالموارد اللازمة .

إن عملية تقييم الأداء من أهم العوامل الأساسية التي تعتمد عليها البنوك في معرفة مستوى أدائها وفعاليتها في استغلال مواردها المتاحة بصورة مثلى، حيث استخدمت عدة طرق لقياس تقييم أداء البنوك من بينها نظام التقييم CAMELS .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية وتقييم الأداء ومعيار CAMELS

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول :عموميات حول البنوك التجارية وتقييم الأداء ومعيار CAMELS

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث سنتناول مفاهيم حول البنوك التجارية و تقييم الأداء و معيار CAMELS .

المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي وهي من أهم مكوناته بعد البنوك المركزية، وتعد رابطا قويا وأساسيا بين مجموعة المتعاملين الاقتصاديين في المجال البنكي.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

اولا: نشأة البنوك التجارية

ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق. م.

وتعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 ق. م في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها. وتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري، فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها، بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها. تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة و التجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية.

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو لتحويلها إلى الأشياء التي تماثلها، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة جامدة.

حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير، وبضمانات معينة، مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين، ويسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي، وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك إزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما: قبول الودائع والإقراض معا. ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي، حتى وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان.

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م، وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك رياتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619، وبنك إنجلترا عام 1694، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800.¹

ثانياً: مفهوم البنوك التجارية

للبنك التجاري عدة تعاريف نذكر منها:

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.²

عرفت البنوك التجارية بداية باسم بنوك الودائع تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الأجل وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل وهذا الطابع هو أهم ما يميزها ويميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل.³

¹ اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص-ص: 11-12.

² اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، نفس المرجع نفس الصفحة.

³ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص: 112.

كما تعرف بأنها: " منشأة تقوم بصفة معنادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة.¹

وأيضاً: هي تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة أي تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض، وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي.²

على الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعها تشترك وتتفق على أن البنك التجاري هو عبارة على منشأة أو مؤسسة مالية هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة .

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص نذكر منها:³

1- إن البنوك التجارية تعتمد في الأساس في مزاوله نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وليس على مواردها الذاتية، كرأس المال وغيره... كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الانتاج السلعي أو تقديم الخدمات؛

2- أساس عمل البنك التجاري هو المتاجرة بالنقود حيث أنها تقبل الودائع من العملاء لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى، وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراد من الفرق بين الفائدتين؛

3- يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاوله نشاطه في الإشراف والرقابة والتوجيه.

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمميزات تميزها عن غيرها من مؤسسات الاموال وهي:

¹ متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر، عمان- الاردن ، 2009، ص: 57 .

² أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2009، ص: 112.

³ اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 17.

1- الربحية: إن من أهم أهداف البنك التجاري تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك الأرباح لتحقيق الهدف السابق فإن عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة والإيرادات الإجمالية تتكون بشكل رئيسي من نتائج عملية الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي يحققها البنك أما نفقاته فهي تتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها البنك على العوائد.¹

2- السيولة: يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة الكافية لمواجهة المسحوبات العادية أو المفاجئة لعملاء البنك، ويقصد بالسيولة هنا قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه نقدية وخلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحبوات عملائه وإلا فإن التعرض لنقص تسديد السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك، وقد يؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم من البنك وتركيبتها وسهولة عمليات الاقتراض والاستثمارات الأخرى في البنك فضلا عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي البنكي والادخاري.²

3- الأمان: ويتمثل هذا الهد في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس صغر رأس مال البنك، والذي لا يحقق للمودعين الحماية المنشودة لهم وصغر رأس مال البنك يعني صغر حافة الأمان للمودعين، وذلك إن أي خسائر يتعرض لها البنك قد تلتهم بالإضافة لرأس مال البنك جزء من أموالهم.³

الفرع الرابع: وظائف البنوك التجارية

يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية بشكل عام:⁴

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة، والوظائف الكلاسيكية تتمثل فيما يلي:

1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها؛

كرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005،¹ ص: 147-148.

محمد الأمين عباس، رابح شقال، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض ي البنوك التجارية، (دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفيّة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص: 7.

محمد الأمين عباس، رابح شقال، مرجع سابق، ص: 7.³

جريدة المحاسبين، تعرف على أهم وظائف البنوك التجارية، 26 جويلية 2018.⁴

2- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيته وأمنها .

أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على انتمان ومنها ما لا ينطوي على انتمان ومن ابرز هذه الخدمات ما يلي:

1- إدارة الاعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية .
2- ادخار المناسبات ؛

3- سداد المدفوعات نيابة عن الغير؛

4- خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على انتمان) ؛

5 - تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها؛

6- تحصيل الاوراق التجارية؛

7 - المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بتقييم الأداء

يحتل تقييم الاداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيق لأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم الأداء وتقييم الاداء

اولا: مفهوم الاداء

هناك عدة تعاريف للأداء تختلف من باحث إلى اخر ونذكر منها:

يعرف (Eccles) الأداء بأنه : " انعكاس لقدرة منظمة الاعمال و قابليتها على تحقيق أهدافها، أما (Robins et Wiersema) فيعرفاه بأ : " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد" ¹.

أما (Miller et Bromiley) فيوضح أن الأداء هو: " قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها فادرة على تحقيق أهدافها." ²

ومما سبق ذكره يمكن ان نستنتج أن الاداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. ³

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء

ينظر إلى تقييم الأداء بأنه: " فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط ، أهداف و طرق التشغيل، واستخدام الموارد البشرية و المادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة." ⁴.

يعرف أيضا بانه: " العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف، وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء، مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الاستمرار للمنظمة." ⁵

ويعرف أيضا بأنه: " وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها الجهاز الإداري للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة." ⁶.

¹ نادية سعودي ، مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بوضياف ، مسيلة ، 2018 ، ص : 4 .

² نادية سعودي ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

³ نادية سعودي ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

⁴ نادية سعودي، مرجع سابق، ص 21.

⁵ عبد السلام أبو قحف، اساسيات التنظيم والادارة، الدار الجامعة، الاسكندرية ، مصر، 2002 ، ص: 483.

⁶ نادية سعودي، مرجع سابق، ص 22.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن تستنتج بأن عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة، تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخططة لها، وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا، لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور".

الفرع الثاني: أهداف وأهمية تقييم الأداء

أولا: أهداف تقييم الأداء

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يلي:¹

- 1- يهدف نظام تقييم الأداء إلى تقريب النتائج من التوقعات و التنبؤ بالأخطاء قبل وقوعها باستخدام مؤشرات أداء كمحطات إنذار مبكر عند حدوث انحراف؛
- 2- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها؛
- 3- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يطلع فيها من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة ؛
- 4- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر و بتكاليف أقل وبنوعية جيدة .

ثانيا: أهمية تقييم الأداء

تحظى عملية تقييم الأداء بأهمية كبيرة و بارزة وفي جوانب ومستويات عديدة ومختلفة، يمكن ابرازها في الآتي:²

- 1- يوفر تقييم الأداء معلومات هامة لمختلف المستويات الادارية في المؤسسة ؛
- 2- يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ؛

¹ مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن، 2007، ص: 32.

² حنان تريعة، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA الفترة 2010 - 2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2015، ص : 21.

- 3- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام الإدارية و المؤسسات المختلفة ؛
- 4- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفاء ووضعتها في المواقع الأكثر إنتاجية ؛
- 5- يساهم في ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة ؛
- 6- يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها ؛
- 7- يساعد في التحقق من سلامة المركز المالي للمؤسسة وبيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة و مدى كفاءة استغلالها لتلك الأموال؛
- 8- يعمل على تحقيق الرقابة المالية بأشكالها المختلفة .

الفرع الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمجموعة من المراحل الأساسية المكتملة لبعضها البعض، وغياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، تتمثل في ما يلي :

1- جمع المعلومات الضرورية: جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء، لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.¹

2- قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة على ما توفره ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير على من بيده سلطة إحداث التغييرات واتخاذ القرارات الخاصة بها.²

3- مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف

يتم مقارنة المحقق بالمستهدف لتحديد الخطأ والانحراف، ليس هذا فحسب بل لتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء في المستقبل لإجراء التصويت الازم، ويجب أن

¹ نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2009، ص: 33.

² خالد راغب الخطيب، الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام و الخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 74.

تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وإن وجود صفوف مدرية على المحاسبة والإحصاء يؤدي سرعة كشف الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية.¹

4- دراسة الانحراف واطدار الحكم

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط: انحراف ايجابي، انحراف سلبي، انحراف معدوم، فالأول يكون في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع الحصة السوقية انخفاض التكاليف...، أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كإنخفاض الإنتاجية...، أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يعد من الأحكام المفضة، بل يجب على المسؤولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان موجب، سالب أو معدوم، إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو ايجابي ومعالجة ما هو سلبي.²

5- متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

وذلك من خلال توفى الشروط اللازمة لتحقيق الأداء المطلوب، والاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.³

المطلب الثالث: نظام CAMELS لتقييم الأداء

يستخدم نظام التقييم CAMELS لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة.

الفرع الأول: نشأة و تطور نظام CAMELS

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرض لها عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف

¹ خالد راغب الخطيب، نفس المرجع، ص: 85 .

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوائل بسكرة الفترة 2000-2002)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2002، ص: 26.

³ نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 34.

محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو سحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ استخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40 % تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.¹

في سنة 1996 مؤشر تم استبدال مؤشر CAMEL بمؤشر CAMELS الذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المنتظمة وبذلك " S " يمثل المكون السادس وهو الحساسية اتجاه مخاطر السوق.²

¹ الباحث على فعالية نظام الرقابة CAMELS على البنوك التجارية، مجلة أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي يوسف بوخلخال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص، 207.

² Yakob Rubayah, " Camels Rating Approach to Assess The Insurance Operator Financial Strength " , Jurnal Ekonomi Malaysia, 2012, p, 05.

الفرع الثاني: تعريف نظام CAMELS

" تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.¹"

معيار " CAMELS هو نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية، ونظام التصنيف الداخلي هذا يستخدمه المنظمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد والتعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام رقابي خاص.²"

" و يعرف معيار CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.³"

و يمكن أن نعرف نظام CAMELS على أنه عبارة عن نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني وقيم وضعية البنك من خلال العناصر الستة المكونة له ويسمح من خلاله معرفة درجة تصنيف البنك ومن ثم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في أزمات."

الفرع الثالث: مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMLS في النقاط التالية:⁴

- 1- تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛
- 2- توحيد أسلوب كتابة التقارير ؛
- 3- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛

¹ شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص: 72-73.

² (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية CAMELS فاطمة بهلول، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج سيدي لخضر وكالة رقم 867)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص: 22.

³ حسين محمود، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص: 55.

⁴ سليمان مخلف، نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد الحادي عشر، 01 أوت 2016.

4- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها؛

5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛

6- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية، ويعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية.

الفرع الرابع: معايير نظام CAMELS

1- كفاية رأس المال Capital adequacy:

تعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار حيث كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملائمة المالية، والعكس صحيح، كلما أولى العلماء في مجال البنوك اهتماماً متزايداً بحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك للخسارة بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، مثل القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل التزام هام وهو ضمان أموال المودعين.¹

جدول تصنيف رأسمال البنك

النسبة	5 فأكثر	4 فأكثر	أقل من 4	أقل من 3
رأسمال أساس/ متوسط الأصول	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جداً

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص: 91.

¹ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد السادس، 2006، ص: 152.

2- جودة الأصول Assets Quality:

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:¹

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
- التركيزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقرض الوحيد أو المقرضين ذوي العلاقة؛
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحظة المقرضين... الخ)؛
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض و الائتمان المتعثرة؛
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة، و الكمبيالات... الخ).

جدول تصنيف جودة أصول البنك

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجحة WCR	نسبة إجمالي التصنيف TCR
1	قوية	أقل من 5	أقل من 20
2	مرضية	من 5_15	من 20_50
3	جيدة بعض الشيء	من 15_35	من 50_80

¹ احمد نور الدين الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ، كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص-ص: 64 - 65.

4	حدية	من 60_35	من 100_80
5	غير مرضية	من 60 فأكثر	100 فأكثر

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 92

3- جودة الإدارة : Management Quality

يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المتعلقة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة¹،

وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة المصرف من خلال المعايير التالية:²

- الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

- الموارد البشرية: ويشكل المعيار الثاني ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

- عملية المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية الخارجية.

- نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

- التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهج متكامل للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحيينه.

¹ أحمد نور الدين الفراء، مرجع سابق، ص: 106.

² شوقي بورقية، مرجع سابق، ص: 83.

4- إدارة الربحية : Earning Management

تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة بداية لتقييم الأرباح، وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:¹

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة؛

- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب؛

- حجم و اتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي؛

- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل؛

- فعالية اعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات؛

- كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

جدول تصنيف ربحية البنك

التصنيف	العائد على حقوق الملكية نرمز له A	صافي الدخل / متوسط الاصول نرمز له B
1	A < 0.4	B > 1.5%
2	A < 0.2	0.75% < B < 1.5%
3	A < 0.1	0.4% < B < 0.75%
4	A < 0.05	0% < B < 0.4%
5	A < 0.01	B < 0

أحمد نور الدين الفراء، مرجع سابق، ص: 77. ¹

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 94.

5- إدارة السيولة : Liquidity Position :

السيولة هي قدرة الموجودات للتحويل إلى نقد بسرعة، وبدون خسارة عن كلفة الشراء، ويرى البعض أن السيولة عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع .

جدول تصنيف سيولة البنك

التصنيف	التمويل / الودائع	صافي التمويل / الموجودات
1	%55	%50
2	%60	%60
3	%65	%65
4	%70	%70
5	%71	%70

المصدر: عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، (دراسة تطبيقية)، 2009.

6- الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity of Market Risk

يعتبر تحليل الحساسية إلى السوق حديثاً نسبياً مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، حيث أنجز هذا المكون سنة 1997، وذلك في ضوء التطورات المالية والبنكية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصر الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية.¹

¹ احمد نور الدين الفراء، مرجع سابق، ص: 102.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

سنتناول في هذا المبحث أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول يتعلق بالدراسات السابقة العربية، والثاني بالدراسات الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

- يوسف بوخلال، اثر تطبيق نظام تقييم المصرفي الامريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية اجريت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2008-2009 الدراسة عبارة عن مقالة .

تهدف هذه الدراسة إلى أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الامريكي في دعم عمليات الرقابية المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الازمات المالية ، أو ذلك من أجل عرض البنوك في ضل الشفافية التي أصبحت تفتقر اليها هذه البنوك والتأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية واجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد ، خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام CAMELS الذي يظهر نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي بالإضافة انه نظام داعم للرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة .

- احمد نور دين الفرا بعنوان " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين 2004-2007 "، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، بالجامعة الاسلامية غزة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS، وذلك من خلال دراسة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة لبنك فلسطين استنادا إلى نظام CAMELS للسنوات المالية من 2004 إلى 2007، وتشير أهم نتائج البحث إلى حصول بنك فلسطين على المستوى الأول (تصنيف "1")، مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية، ويعطي مؤشرات على أن أداء قوى بالنسبة للأرباح ونمو

أصوله بصورة جيدة، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

- دراسة د. علي منصور محمد بن سفاع تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني لسنوات 2003-2007 الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2008 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرات نموذج CAMELS على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك وتقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، إضافة إلى تحديد جوانب القوة والضعف في بعض مجالات الأداء البنكي ، وقد اعتمد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك و التي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث ، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث باعتماد على نموذج CAMELS ومن بين نتائج التي خلص إليها : يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة ، وتقييم إنجازها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات .

- دراسة عبد الرضا حمودي بعنوان " مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بأزمات " 2003_2009 (دراسة تطبيقية) في العراق، الدراسة عبارة عن بحث قدم من قبل باحث اختصاصي في المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (البنك المركزي العراقي).

يهدف البحث إلى دراسة مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها ،مؤشرات الحيطة الجزئية مثل معيار CAMELS ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي ، وتم تطبيق هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي العراقي لإمكانية التعرف على الأزمات المالية قبل وقوعها، وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسته ، ومن بين النتائج التي خلص إليها ضرورة لجوء المؤسسات البنكية الى مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية كونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الازمات.

المطلب الثالث: الدراسة الأجنبية

- دراسة (karrr et al 2015) : الدراسة عبارة عن دراسة حالة لتحليل الوضع المالي والأداء لبنك باوردا وبنك بنجاب الوطني في الهند خلال الفترة (2010_2014) باعتماد على خصائص المالية لكل بنك من خلال نموذج CAMELS .

هدف الدراسة قياس الأداء النسبي لكل بنك من خلال العناصر الستة الواردة في النموذج، وقد اظهرت النتائج نجاح كلا من البنكين في الحفاظ على نسبة رأسمال أعلى من المستوى المحدد ، مع ملاحظة ان بنك باوردا حقق اعلى مستوى خلال سنوات الدراسة الخمسة كما بينت النتائج انه من بين 14 نسبة مستخدمة في نموذج CAMELS ، فقد كان بنك بارودا الافضل في 6 نسب ، يليه بنك البنجاب الوطني في 5 نسب ، مما يعكس أن بنك بارودا هو افضل بنك في بنوك القطاع العام المحدد .

- دراسة (Aziz and Sarkanl 2014) : الدراسة عبارة عن دراسة حالة لمراجعة الأداء المالي لبنك ميللات الإيراني خلال الفترة (2007_2011) باستخدام نموذج CAMELS ، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الاتجاه والإحصائيات الوصفية وتحليل الانحدار الخطي والمتعدد حسب طريقة المربعات الصغرى - وبينت نتائج الدراسة وجود اتجاه متراجع في عناصر نموذج CAMLES خلال فترة الدراسة، كما ظهرت النتائج إن هناك علاقة ايجابية قوية بين مؤشرات السيولة وكفاء الإدارة والربحية وبين الأداء المالي ، فيما لم تظهر النتائج أية علاقة بين كفاية رأس مال ونوعية الأصول وبين الاداء المالي، وأشارت النتائج الى كفاءة الإدارة العامل الوحيد الذي يؤثر إيجابيا على أداء بنك ميللات.

**what they mean and why they : CAMELS RATINGS" :* Lorraine Buerger
"Matter**

- الدراسة عبارة عن مقال صادر من بنك BANK DIRECTOR تابع لمجموعة DIRECTOR CORPS وذلك سنة 2011 اعتبرت الكاتبة انه ليس هناك عنصر من العناصر المكونة لنظام CAMELS أكثر أهمية من العناصر الأخرى ، وانه يجب على المسيرين أن يفهموا فهم عميق لنظام CAMELS لأهميته كنظام لتقييم الأداء، وتم من خلال المقال تقديم النقاط التي من خلالها يقيم كل عنصر من عناصر نظام CAMELS وتدابير الواجب اتخاذها بعد تقديم تقييم البنك .

- دراسة (Lindell Andersson) بعنوان : Risk Capital Sterss testing framework and the new capital adequacy rules تناولت الدراسة اختبار احد عنصر من عناصر تقييم نظام CAMELS حساسية مخاطر رأس المال من خلال قياس التغير في حقوق الملكية حسب سلوك التغير في أسعار الفائدة. وعليه خلصت الدراسة إلى مجموعه من نتائج أهمها:

هو تحديد نموذج رياضي لاحتساب نسبة ملاءة رأس مال البنك وفق نظام تقييم CAMELS.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، يمكن ملاحظة أن الدراسات الحالية تتميز عن الدراسات السابقة، وذلك من خلال الجدول التالي:

الدراسات الحالية	الدراسات السابقة	
- ضعف استخدام هذا المعيار لدى البنوك التجارية	- استخدام مؤشرات ومعايير نموذجية لتفادي الازمات. - نجاح البنوك الأجنبية في مدى تطبيق معيار CAMELS	اوجه الاختلاف
	- اظهر نقاط القوة والضعف في النظام المصرفي. - قدرة اعطاء نظام CAMELS صورة متكاملة على أداء البنوك وتقييم كفاءته - معيار CAMELS أداة للتعرف على الأزمات المالية والتنبؤ بها قبل وقوعها. - قياس الأداء النسبي لكل بنك من خلال المعايير الستة لنظام CAMELS.	اوجه التشابه

إلا أنه لا توجد فروقات جوهرية فكل الدراسات اعتمدت على طريقة التقييم CAMELS من أجل تقييم الأداء .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، والمتعلقة بالأدبيات النظرية للدراسة تم التوصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء والبنوك التجارية ومعيار CAMELS ومن أهم النتائج المستخلصة حول هذه الدراسة ما يلي:

- 1- يعتبر تقييم الأداء مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة ؛
- 2- البنوك التجارية مؤسسة مالية هدفها المتاجرة في النقود؛
- 3- يعتبر نظام التقييم المصرفي CAMELS من المعايير والمؤشرات الفعالة لتقييم أداء البنك؛
- 4- تحليل الوضعية المالية للبنوك من أجل اعطائه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الاجراءات الوقائية اللازمة.

أما المبحث الثاني فتوصلنا إلى أهم الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية حول تقييم أداء البنك الخارجي

الجزائري باستخدام معيار CAMELS

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الاول الى المفاهيم المتعلقة البنوك التجارية، الأداء المصرفي، طريقة CAMLES سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري في الواقع العملي ، من خلال دراستنا للبنك الخارجي الجزائري، وحساب المؤشرات المتعلقة بهذه الطريقة للوصول إلى تصنيف نهائي لهذا البنك . والإلمام أكثر بالجانب التطبيقي فمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الاول : الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، ثم تحديد المتغيرات، وذلك في المطلب الأول، أما فيما يتعلق بالمطلب الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة

سنتناول في هذا المطلب تقديم البنك الخارجي الجزائري، النشأة، المهام، الوظائف.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة (البنك الخارجي الجزائري BEA)

من أجل الدراسة التطبيقية قد تم اختيار البنك الخارجي الجزائري على أساس توفر بعض البيانات والمعطيات.

أولا : نشأة وتأسيس البنك الخارجي الجزائري BEA

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مر بعدة مراحل خلال تطوره، فلعِب دور التسهيل (تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والأجنبية.¹

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88_02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن المرسوم 88_61 في 12 جانفي 1988.

وهو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب مرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم

www.bea.dz¹

بعدة اختصاصات كمنح اعتمادات عن الاستيرادات و إعطاء ضمان للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم .

ثانيا: مهام ووظائف البنك الخارجي الجزائري BEA

يمكن أن نلخصها فيما يلي :¹

1- المهام:

- تنمية العلاقات التجارية بين لمتعاملين الخواص والقطاع العام ؛
- دراسة القروض البنكية الممنوحة للعملاء وإخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ الكبيرة ؛
- استقبال مختلف الإيداعات؛
- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى ؛
- تقديم خدمات لزيائن المؤسسات العمومية وكذا الزبائن الخواص في إطار العمل؛
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير مع الهيئات وشبكات البنك .

2- الوظائف وتمثل في :

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
- تدخل بضمان احتياطي و ضمان الوفاء او حتى باتفاقيات القرض مع المراسلين الأجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول الأخرى؛
- إعادة تسيير المخازن العمومية او القيام بشراء وكراء عمليات عقارية غير متصلة بنشاط الشركة أو إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها؛
- ينشئ ويوضع تحت تصرف المؤسسات المهمة مصلحة خدمة مركزية للمعلومات التجارية في الخارج ومصلحة ترقية العمليات مع الخارج .

¹ www.bea.dz

الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات

أولاً: طريقة جمع البيانات :

- المقابلة

وذلك من أجل الإلمام والحصول على المعلومات من أجل استخدامها في الدراسة ، حيث اعتمدنا في جمعها على القوائم المالية وتمت الدراسة على مستوى المديرية الجهوية للبنك الخارجي الجزائري بوكالة ورقلة -

- الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري

ثانياً: تلخيص المعطيات

تتمثل المعطيات المجمعة والخاصة بدراستنا حول تطبيق معيار CAMELS في البنك الخارجي الجزائري ، القوائم المالية الخاصة بالبنك والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج لأربع سنوات الاخيرة من 2014 الى غاية 2017 -

إضافة إلى المعلومات التي تلقيناها من خلال المقابلة مع البنك الخارجي الجزائري .

الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تتمثل متغيرات الدراسة في تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري وذلك من خلال تطبيق معيار CAMELS وذلك بالتحليل كفاءة رأسمال البنك، السيولة، جودة الاصول، الربحية ، الادارة ، أنظمة الرقابة الداخلية ومن أجل ذلك نقوم بحساب النسب المالية ومقارنتها بالمعايير المسطرة حول معيار CAMELS وذلك لمعرفة مدى أهمية تطبيق المعيار في البنك .

المطلب الثاني: الادوات

هي الادوات المستخدمة في عمليات البحث للحصول على معلومات ومعطيات مساعدة لإنجاز

الدراسة

- المؤشرات المالية والمحاسبية، لاستخدامها في التحليل والمناقشة؛
- المتوسط الحسابي، وذلك لحساب متوسط الاصول الذي سنتم استخدامه في دراستنا .
- كما تم استخدام برنامج Excel للاستعانة به في بعض الحسابات.

المبحث الثاني: النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام معيار CAMELS

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة تصنيف البنك الخارجي الجزائري وعرض النتائج

المتوصل إليها

الفرع الأول: كفاية رأسمال للبنك الخارجي الجزائري

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة، ومن

أجل تصنيف رأس المال نقوم بحساب النسب التالية :

الجدول رقم (01) : نسبة رأسمال الأساسي إلى متوسط الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة : مليار دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
150 000 000	150 000 000	100 000 000	100 000 000	رأس المال المدفوع
68362968	43790555	76871890	62064237	الإحتياجات
4568755	5396474	4890667	6188912	مؤونات قانونية
36685271	29314631	22873741	18514668	أموال للأخطار المصرفية العامة
57365644	34572413	33418667	29807653	النتيجة
316982638	263074079	233164298	210386558	رأس المال الأساسي
284809155	258840890	259210255	234618473	متوسط الأصول
%11	%10	%9	%8	رأس المال الأساسي / متوسط الأصول
1	1	1	1	التصنيف السنوي
			1	التصنيف الكلي لأربع سنوات

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماد على القوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال السنوات

2017_2014.

الفرع الثاني: جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري

نقيم جودة الأصول للبنك باعتماد على النسب التالية: نسبة التصنيف المرجح ، وإجمالي التصنيف

1- نسبة التصنيف المرجح

الجدول رقم (01-02) : يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
31001853	28256120	851005506	13632120	المخصصات
30569309	26498975	246321254	22932881	حقوق الملكية
5035	5160	7755	3728	نسبة التصنيف المرجح
4	4	5	4	التصنيف السنوي
			4	التصنيف الكلي لخمس سنوات

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على القوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال السنوات

.2017_2014

2- نسبة إجمالي التصنيف

الجدول رقم (01-03) : نسبة إجمالي التصنيف للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة : مليون دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
3100185	2825612	8510055	1363212	القروض المتعثرة
30569309	26498975	246321254	22932881	حقوق الملكية
31001853	28256120	851005506	13632120	المخصصات
5035	5160	2560	3728	القروض المتعثرة / حقوق الملكية + المخصصات
2	3	2	2	التصنيف السنوي
	2			التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على القوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال السنوات

.2017_2014

الفرع الثالث: ربحية البنك الخارجي الجزائري

أ- معدل العائد على متوسط الأصول

تعتبر الأرباح أحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، ولذلك سنقوم بالتحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري، باستخدام النسب التالية: معدل العائد على متوسط الأصول، العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (01-04) : معدل العائد على متوسط الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة : مليون دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
3122177721	2574006188	2602811618	2581393491	الأصول
284809155	258840890	259210255	234618473	متوسط الأصول
57365644	34572413	33418667	29807653	صافي الدخل
0.201	0.133	0.128	0.127	معدل العائد على متوسط الأصول
1	2	1	1	التصنيف السنوي
			1	التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات القوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة

خلال السنوات 2014_2017.

ب- معدل العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (01-05): العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة : مليون دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
57365644	34572413	33418667	29807653	صافي الدخل
30569309	26498975	246321254	22932881	حقوق الملكية
1876	1304	1356	1299	النسبة
2	2	2	2	التصنيف السنوي
			2	التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال السنوات

2014_2017.

الفرع الرابع : سيولة البنك

نقوم بتحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري باستخدام النسب التالية : نسبة تمويل القروض إلى إجمالي الأصول .

أ- نسبة التمويل على الودائع : تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض .

الجدول رقم (01-06) : نسبة التمويل على الودائع للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة : مليون دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
2156786797	1955684799	1753745396	1631441286	القروض
2279822369	2177406417	2075735436	2095068385	الودائع
94	89	84	78	النسبة
5	5	5	4	التصنيف السنوي
			5	التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2017_2014 .

ب- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول :

الجدول رقم(01-07): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة : مليون دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
2156786797	1955684799	1753745396	1631441286	القروض
3122177772	2570061884	2608116187	2581394491	الأصول
69	76	67	63	النسبة
4	5	4	3	التصنيف السنوي
			4	تصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2017_2014 .

الفرع الخامس: الإدارة

اعتمدنا على مقابلة شفوية مع رئيس الوكالة لطرح التي تستند على بعض النقاط التالية المتعلقة بموظفي البنك الخارجي الجزائري والعمليات البنكية ومدى تطبيقه للحوكمة حيث ومبادئها :

- اهتمام البنك بتقييم أدائه ؛
- كفاءة إدارة المخاطر في البنك ؛
- تقييم الموارد البشرية في البنك والاهتمام بها وتطويرها؛
- تقييم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنك؛
- مستوى تنفيذ توصيات فرق المراجعة والتفتي؛
- رأس المال، جودة المنتوجات، الربحية، السيولة ؛
- عدم توفر البيانات السابقة الذكر في القوائم المالية والموقع الرسمي للبنك صعب علينا تقييم الإدارة.

الفرع السادس: حساسية البنك لمخاطر سعر الفائدة

تقييم حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق اعتمادا على النسب التالية : الفجوة ، نسبة إجمالي الأصول الحساسة لمخاطر السوق إلى إجمالي الأصول .

حساب الفجوة : بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة للبنك الخارجي

الجدول رقم(08-01) : الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة للبنك الخارجي

الوحدة : مليار دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
133685564	90583912	518947757	753788693	قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية
182563376	158915171	123479764	877652593	قروض وحسابات دائنة على الزبائن
207627662	236805268	251291423	259323153	أصول مملوكة حتى تاريخ الاستحقاق
523876602	486304351	893718944	1890764439	مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة

الفصل الثاني دراسة تطبيقية حول تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام معيار CAMELS

2268682548	20728869	1655980034	1953504	ديون تجاه المؤسسات المالية
2507092283	1992943042	2074079456	2095068385	ديون تجاه الزبائن
3552177105	38033422	43629431	42418435	ديون ممثلة بورقة مالية
8327951936	2051705333	3773688921	2139440324	مجموع الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة
7804075334-	1565400982-	2879969977-	248675885-	الفجوة

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2014_2017.

ب- نسبة إجمالي الاصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الاصول :

الجدول رقم (09-01): نسبة الاصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الاصول للبنك

الخارجي الجزائري

الوحدة : مليار دينار جزائري

2017	2016	2015	2014	
523876602	486304351	893718944	1890764439	مجموع الاصول الحساسة لأسعار الفائدة
3122177772	2570061884	2608116187	2581394491	إجمالي الاصول
1677	1892	3433	7324	نسبة إجمالي الاوراق المالية الى إجمالي الاصول
3	3	3	5	التصنيف السنوي
			3	التصنيف النهائي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات والقوائم المالية السنوية للبنك محل الدراسة خلال السنوات 2014_2017 .

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

لقد توصلنا في المطلب السابق أعلاه لمجموعة من النتائج سيتم تحليلها في هذا المطلب انطلاقاً من تلك النتائج ومناقشتها بالتفصيل.

الفرع الأول: تحليل كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري

من خلال الجدول رقم (01) ارتفاع نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 التي بلغت 8 % وذلك راجع إلى الزيادة في رأسمال البنك ليصل إلى 150 مليار دينار جزائري سنة 2016 وذلك من خلال ضم جزء من موارد البنك وكذا تحسين مستوى موارده المالية وزيادة حصيلتها.

- انخفضت نسبة رأس المال الاساسي إلى متوسط الاصول سنة 2016، 2017، وهذا راجع إلى زيادة في قيمة الاحتياطات وارتفاع الاموال الموجهة للمخاطر .

- تعتبر كفاية رأس المال البنك الخارجي الجزائري جيدة وهذا حسب معيار CAMLES حيث احتل التصنيف الاول لذلك يعد هذا البنك منظمة مالية سليمة في كافة المجالات ويمكن له تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضعه للقلق .

الفرع الثاني: تحليل جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري

1- نسبة التصنيف المرجح

من خلال الجدول رقم (01-02) نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح تزايدت من سنة 2014 الى 2015 وهذا حسب معيار CAMLES ، أما بالنسبة لسنوات الباقية 2016، 2017 تناقصت نسبة التصنيف بمعنى أن أصول البنك خلال هذه السنوات حدية وفي حالة خطرة وبدل ذلك على ارتفاع حجم القروض المتعثرة ، أي انه لا يوجد انتظام في تحصيل القروض والفوائد المستحقة عليها وهو ما جعلنا نمناها التصنيف 4 حسب المعيار .

2- نسبة إجمالي التصنيف

من خلال الجدول رقم (01-03) نلاحظ أن نسبة إجمالي التصنيف ارتفعت سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة القروض المتعثرة ، حقوق الملكية .

تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 2 لمتوسط سنوات الدراسة اعتمادا على نسبة إجمالي التصنيف وهذا راجع إلى أن حجم القروض المتعثرة يتناقص خلال سنوات الدراسة وارتفاع حقوق الملكية.

الفرع الثالث: تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري

تحليل كل من معدل العائد على متوسط الاصول والعائد على حقوق الملكية :

1- العائد على متوسط الاصول : من خلال الجدول رقم (04-01) نلاحظ أن نسبة العائد على متوسط الاصول في ارتفاع مستمر خلال السنوات الاربع، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة صافي الدخل - تم تصنيف البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على هذه النسبة من 1 إلى 2 خلال سنوات الدراسة ، حيث حاز البنك على التصنيف 1 وهذا يعني أن البنك حقق أرباح جد مرضية حسب نظام التقييم المصرفي .

2- العائد على حقوق الملكية : من خلال الجدول رقم (05-01) نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية لسنة 2014 بلغت 12% وارتفعت هذه النسبة خلال 2015، 2017، 2016 لتبلغ ذروتها سنة 2017 حيث حققت نسبة 18% ، ويدل هذا على أن البنك يمكنه توزيع الأرباح على المساهمين تم تصنيف البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على هذه النسبة بالتصنيف 2 خلال السنوات الاربع مما يعني أن توظيف حقوق الملكية يدر نتائج جدا مرضية للبنك .

الفرع الرابع: تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري

تحليل كلا من نسبة التمويل على الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الاصول:

1- نسبة التمويل على الودائع : من خلال الجدول رقم (06-01) نلاحظ أن نسبة إجمالي القروض والودائع ارتفعت خلال سنة 2017 مقارنة بالسنة 2014 يرجع سبب في ذلك إلى زيادة التوسع النقدي ، زيادة القروض المقدمة للاقتصاد ، الزيادة في الاجور .

ارتفاع نسبة القروض على الودائع خلال هذه السنوات لذا حاز البنك الخارجي الجزائري على التصنيف 5 من حيث السيولة خلال السنوات 2014، 2015، 2016، 2017 مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة وعدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض.

تم منح البنك التصنيف 5 مما يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

1- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول : من خلال الجدول رقم (07-01) نلاحظ ارتفاع نسبة القروض أي إجمالي الأصول للسنوات 2014، 2015، 2016، 2017 وهذا نتيجة لارتفاع إجمالي الأصول وانخفاض القروض ، ويرجع السبب في ذلك تقليل البنك من نسبة توظيف الأصول في شكل قروض، وهذا مهم بالنسبة للبنك من أجل تجنب الوقوع في مخاطر عدم التسديد .

تم تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 4 مما يعني أن الاداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة لذا يجب أن تتخذ الإجراءات الفورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية.

الفرع الخامس: تحليل الإدارة

من خلال مقابلتنا مع مدير البنك الخارجي الجزائري واطلاعنا على بعض الأرقام من بينها احتلال البنك الخارجي الجزائري المركز التاسع بين البنوك الإفريقية واقترب منحها الاعتماد داخل الاتحاد الاوروبي.

يتم تقييم البنك من الجانب الإداري حسب أهدافه و أعماله المنجزة ، التي تشرف عليها، بدورها لجان مختصة في مجال البنكي، حيث يهدف البنك على تقييم ادائه بصفة دورية، ويتمتع بكفاءة عالية في إدارة المخاطر حتى لا يكون عرضة للأزمات، كما أنه يعمل على تطوير الموارد البشرية لديه من خلال التحفيز والمساعدة على ابتكار طرق فعالة لتطوير القطاع البنكي العام، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المتطورة هذا ما يضمن جودة المنتوجات لدى البنك الخارجي الجزائري.

الفرع السادس: تحليل حساسية البنك الخارجي لمخاطر سعر الفائدة

تحليل كلا من نسبة الفجوة ونسبة إجمالي الأصول الحساسة لمخاطر سعر الفائدة إلى إجمالي الأصول:

1- الفجوة : من خلال الجدول رقم (08-01) نلاحظ أن قيمة الفجوة ارتفعت بشدة سنة 2017 مقارنة بالسنة 2016 لتبلغ أكثر من 7804075334 مليار دينار جزائري ثم انخفضت سنة 2016 لتبلغ 1565400982، الا أنه في سنوات 2014، 2015، زادت خصوم البنك عن أصوله الحساسة لسعر الفائدة مما ولد فجوة سالبة .

2- نسبة إجمالي الأصول الحساسة لمخاطر سعر الفائدة الى إجمالي الأصول: من خلال الجدول رقم (09-01) نلاحظ أن نسبة الأصول الحساسة تبلغ نسبة مرتفعة سنة 2014 من إجمالي الأصول باعتبار أن أغلب إيرادات البنك تأتي من أسعار الفائدة ، كما نلاحظ أن النسبة انخفضت خلال سنوات الدراسة لتبلغ أدنى مستوى إليها سنة 2017. تم تصنيف حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق بالتصنيف 3 حيث يشير إلى أن السيطرة على حساسية مخاطر السوق جيدة بعض الشيء، لكنها تشكل تهديدا على استمرارية البنك.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى : "يمتلك البنك الخارجي الجزائري كفاية رأسمال التي تحقق له الملاءة المناسبة"

بما أن الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل هي 8 % فرضه بنك الجزائر على البنوك التجارية ، ونسبة الملاءة التي حققها البنك خلال اربع سنوات كالتالي : 8 % ، 9 % ، 10 % ، 11 % ، وبحساب المتوسط نحصل على نسبة نحصل على النسبة 9% وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية .

الفرضية الثانية : "يمتلك البنك الخارجي الجزائري اصول ذات جودة "

من خلال التحليل السابق للأصول البنك الخارجي الجزائري تبين أنها تأخذ التصنيف السنوي رقم 3 بسبب ازدياد معدل القروض المتعثرة هذا ما جعلنا نرفض الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة : "يحقق البنك الخارجي الجزائري ربح كافي يضمن استقراره "

من خلال تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري ، تبين أنها تأخذ التصنيف 2 للسنوات الاربع ، يعني إن البنك يحقق أرباحا قوية تضمن له توازنه واستقراره والبقاء وهذا ما جعلنا نقبل الفرضية الثالثة .

الفرضية الرابعة: "يمتلك البنك الخارجي الجزائري الحجم الكافي من السيولة"

من خلال تحليل السيولة نلاحظ أن هذه النسب غير مستقرة ومتوسط الأصول وهذا يؤدي الى رفض الفرضية الرابعة .

الفرضية الخامسة : من خلال تحليلنا للإدارة نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري يمتلك جهاز اداري

ذو كفاءة يضمن له مكانة تنافسية في القطاع البنكي، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الخامسة.

لم يتم اختبار هذه الفرضية لعدم توفر البيانات والمعطيات حول تحليل الإدارة ، الا اننا قابلنا مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري واطلعنا على بعض الارقام من بينها احتلال البنك الخارجي الجزائري المركز التاسع بين البنوك الإفريقية واقتراب منحه الاعتماد داخل الاتحاد الاوروبي .

الفرضية السادسة: "ضعف البنك وفقا لحساسية مخاطر السوق"

من خلال تحليلنا لحساسية مخاطر الفائدة نلاحظ ان بنك الخارجي الجزائري يتأثر لحساسية مخاطر السوق وذلك ان الخصوم ذات حساسية اتجاه سعر الفائدة أكبر من الاصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة ، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية السادسة .

التصنيف النهائي للبنك

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نظام CAMLES واعطاء تصنيفات موحدة لكل

معيار على حدى، ومن خلال الجداول يمكن اعطاء التصنيف النهائي للبنك كالآتي:

الجدول رقم (10-01): التصنيف النهائي للبنك

كفاية رأس المال	جودة الاصول	الربحية	السيولة	الحساسية تجاه اسعار الفائدة	
1	3	2	4	3	التصنيف الفردي
$(1 + 3 + 2 + 4 + 3) / 5 = 2,6$					متوسط التصنيف
					التصنيف السنوي
					3

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجداول السابقة

تحصل البنك على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول ومقبول ، يتطلب فقط بعض الارشادات الرقابية في النواقص التي تم الكشف عنها وتصحيحها من طرف البنك محل الدراسة.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم إسقاط الجزء النظري للدراسة الميدانية للبنك الخارجي الجزائري، وذلك من خلال دراسة وتحليل المؤشرات المتعلقة بطريقة CAMELS، وتقديم تصنيفات فردية للمعايير من خلال تطبيق المفاهيم النظرية للبنك الخارجي الجزائري. تمكنا من التوصل إلى ما يلي:

- 1- أصول البنك لا تمتاز بالجودة نظرا لوجود مشاكل ترتبط بتوظيفات البنك وأن ليس له سياسة أو إدارة جيدة للانتمان؛
- 2- البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في السيولة أي أنه يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل تجنب الوقوع في العسر المالي مستقبلا؛
- 3 _ البنك الخارجي الجزائري يمتلك جهاز إداري ذو كفاءة ويعمل على تطوير كوارده مستقبلا ؛
- 4 _ يعاني البنك من مخاطر سعر الفائدة وجل عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة ؛
- 5- رغم تحقيق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها إلا أنه تحصل على التصنيف؛
- 6- مما يعني أن أدائه معقول ويتطلب بعض الارشادات الرقابية من طرف الجهات المعنية.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد أصبحت البنوك التجارية ركيزة أساسية من ركائز الجهاز المصرفي بفضل الاتساع وتنوع خدماتها وتطورها، وقابليتها لجذب رؤوس الأموال لذا أصبحت هناك حاجة ملحة للتعرف على أداء البنوك وتقييمها من قبل المختصين.

يعتبر تقييم أداء المؤسسة البنكية امرا ضروريا فهو عملية مستمرة ومنظمة، فمن خلاله يمكن مراقبة نشاط البنك واتخاذ القرارات الملائمة وتصحيح الاخطاء حين وقوعها .

حيث يعالج المؤشر الامريكي CAMELS مشاكل البنوك وعليه قمنا بتطبيقه على البنك الخارجي الجزائري من اجل معرفة أداءه وتقييمه.

نتائج البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع التوصل إلى النتائج التالية :

1- تعتبر كفاية راس المال البنك الخارجي الجزائري جيدة ، وتحتل التصنيف 1 لذا يعد البنك منظمة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية، ويمكن معالجتها بطريقة روتينية، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضعه للقلق؛

2- تم تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 4 مما يعني أن الاداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير متوقعة؛

3- تم تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 2 مرضي مما يعني أن البنك منظمة مالية سليمة اساسا ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ضل الظروف العادية ، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج الى رقابة عادية؛

4- تم تصنيف جودة اصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 3 اي ان ممارسات ادارة الائتمان اقل من مرضية قد تكون الاتجاهات مستقرة أو تشير إلى تدهور الاصول، أو الزيادة في التعرض للمخاطر؛

5- لم يتم تصنيف الإدارة نظرا لقلّة المعلومات المتحصل عليها من وكالة ورقلة وبعد الوكالات الاخرى لإجراء التقييم الكامل للإدارة ؛

6- تم تصنيف حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق بالتصنيف 3 حيث يشير الى إن السيطرة على حساسية السوق جيدة بعض الشيء وإن مستوى المخاطر الذي تتخذه المؤسسة لا يشكل تهديدا على استمراريتها.

التوصيات:

بعد استخلاصنا لنتائج البحث والاجابة على الفرضيات يمكننا اقتراح جملة من التوصيات :

- 1- تطبيق معيار CAMELS لأغراض دعم كفاءة وفعالية البنوك ؛
- 2- ضرورة اعداد دورات تأهيلية من طرف السلطات النقدية في مجال تقييم أداء البنوك ؛
- 3- ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوقيع فيها، وتطويرها تدريجيا بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة البنك لمواجهة احتمالات حدوث الازمات؛
- 4- الاستفادة من خبرات البنوك العالمية والاجنبية الرائدة في مجال البنكية من أجل تحسين أداء وكفاءة البنك.

افاق البحث:

تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي ، وذلك بمساهمتها في تنشيط وتنمية حركة الاقتصاد الوطني لذلك فإن تقييم الأداء يعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة البنكية لتحسين أداء وكفاءة البنوك، وعليه من بين أفاق الدراسة ما يلي :

- 1- تدعيم النتائج المتوصل إليها وذلك بالتوسع تطبيق النموذج على كافة البنوك الجزائرية ؛
- 2- تطبيق نظام التقييم CAMELS على البنوك الاسلامية ؛
- 3- وضع هذه الطريقة للتقييم كنموذج تنبئي للازمات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016؛
- 2- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2009؛
- 3- خالد راغب الخطيب، الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام و الخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:74؛
- 4- عبد السلام أبو قحف، اساسيات التنظيم والادارة، الدار الجامعة، الاسكندرية ، مصر، 2002 ؛
- 5- كرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005؛
- 6- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003؛
- 7- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر، عمان- الاردن ، 2009؛
- 8- مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن، 2007،
- 9- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2009.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات:

- 1- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ، 2010-2011؛
- 2- نادية سعودي ، مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه جامعة بوضياف ، مسيلة ، 2018.

ب- المذكرات:

- 1- احمد نور الدين الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS كأداء للرقابة على القطاع المصرفي، (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008؛
- 2- حسين محمود، امكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2014؛
- 3- حنان تريعة، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA الفترة 2010-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2015؛
- 4- صورية عاشوري، دور النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010؛
- 5- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل بسكرة الفترة 2000-2002) مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، ص: 26؛
- 6- فاطمة بهلول، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية سيدي لخضر وكالة رقم 867)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص: 22؛
- 7- محمد الأمين عباس، رابح شقال، استخدام التحليل الانتماني في التقليل من مخاطر منح القروض ي البنوك التجارية، (دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة بومرداس، 2017.
- 8- Karrt et al، تحليل الوضع المالي والأداء لبنك باوردا وبنك بنجاب الوطني في الهند (الفترة 2010-2014)، 2015.

ثالثا: المجالات والمقالات

- 1- جريدة المحاسبين، تعرف على أهم وظائف البنوك التجارية، 26 جويلية 2018؛

- 2- سليمان مخلف، نظام التقييم المصرفي **CAMELS**، مجلة المحاسب العربي، العدد الحادي عشر، 01 أوت 2016؛
- 3- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد السادس، 2006 ؛
- 4- www.kantakji.com عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، (دراسة تطبيقية)، 2009.
- 5- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية 2003-2009)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- 6- علي منصور محمد بن سفاع، تقييم الأداء باستخدام نموذج **CAMELS** دراسة تحليلية (الفترة 2003-2007)، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2008؛
- 7 - يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي **CAMELS** على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص: 207.

المراجع باللغة الأجنبية

أولا: المجلات

- 1- Lorraine Buerge, CAMELS RATINGS, what they mean and why they Matter 2011.
- 2- Yakob Rubayah, " Camels Rating Approach to Assess The Insurance Operator Financial Strength " , Jurnal Ekonomi Malaysia, 2012, p, 05.

ثانيا: المواقع الالكترونية

- 1- <https://www.bea.dz>. 16:20 .2020/09/05 التاريخ
- 2- Banque Extérieure d'Algérie

قائمة الملاحق

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2014

BILAN AU 31/12/2014 - SCF		Unité= Milliers de DA		
ORDRE	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 009 936	390 351 461	126 155 536
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 666	0	18 795 666
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 236 411	9 342 970	22 893 441
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 788 693	643 242 640	108 730 816
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	751 291 690	117 289 888
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	259 323 153	177 174 152	80 638 023
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 830 575	20 132 039	-6 301 464
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 525	1 375 124	-240 599
9	AUTRES ACTIFS	62 861 985	69 050 254	1 348 901
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 943 606	8 995 651	310 953
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	22 492 525	21 592 283	900 242
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	0	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 090 156	18 695 843	-605 688
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	199 346	34 319
15	ÉCART D'ACQUISITION	0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 036

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	1 135 407	818 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	41 838 931	579 504
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	581	7 903
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	33 965 873	9 344 332
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 188 912	8 270 157	-2 081 244
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	9 070 564	6 049 482
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	67 276 520	0
13	CAPITAL	100 000 000	100 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	-43 417	779 277
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	12 456 077	0
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 498	14 555 120	0
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
TOTAL DU PASSIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 037

HORS BILAN - SCF au 31/12/2014

Unité= Milliers de
DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	828 967 776	735 466 356	93 501 420
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	570 228 584	421 286 951	148 941 633
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	50 706 644	138 198 928	-87 492 284
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	208 032 548	175 980 477	32 052 071
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0	0	0
B	ENGAGEMENTS RECUS	823 232 437	719 333 005	103 899 432
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	816 390 430	712 657 288	103 733 142
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 842 007	6 675 717	166 290

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2014- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	45 409 068	33 303 635	12 105 433
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	-17 029 529	-15 919 101	-1 110 428
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	25 334 576	21 091 334	4 243 243
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 161 215	-1 241 756	80 541
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	245 175	43 908	201 267
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-10 039	-13 879	3 840
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	27 390 672	16 423 367	10 967 305
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-18 515 490	-8 064 715	-10 450 775
9	PRODUIT NET BANCAIRE	61 663 219	45 622 792	16 040 426
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-11 923 831	-16 196 291	4 272 461
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 172 580	-1 172 708	148
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	48 566 828	28 253 792	20 313 035
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-13 632 120	-2 510 783	-11 121 337
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	5 445 842	2 566 992	2 878 850
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	40 380 550	28 310 002	12 070 548
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	47 504	447	47 057
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0		
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0		
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	40 428 055	28 310 449	12 117 606
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-10 620 401	-7 378 506	-3 241 895
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	29 807 653	20 931 943	8 875 711

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2015

BILAN AU 31/12/2015 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72	-151 194 939 921,35
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46	57 181 750 073,21
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32	-7 671 458 611,08
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	518 947 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06	-234 840 936 110,67
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31	352 034 483 597,30
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62	-8 031 729 999,19
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44	-2 318 627 170,41
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73	-87 326 470,67
9	AUTRES ACTIFS	72 080 078 469,85	62 861 985 215,20	62 861 985 215,20	9 218 093 254,65
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04	70 307 678,28
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60	2 423 470 302,99
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13	-521 217 967,26
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60	45 696 557,78
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

ORDRE	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	AUTRES PASSIFS	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27	4 359 073 186,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59	14 807 652 822,91
16	ECART D'ÉVALUATION	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85	2 524 841 000,63
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23
	TOTAL DU PASSIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2015	31/12/2014	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 573 661 153 867,37	828 967 776 028,35	744 693 377 839,02
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	0,00	0,00
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	978 786 228 381,38	570 228 584 216,80	408 559 644 164,57
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	50 706 643 978,17	-50 706 643 978,17
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	233 468 653 903,33	208 032 547 833,38	25 436 106 069,95
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	361 404 271 582,66	0,00	361 404 271 582,66
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 141 702 169 543,03	823 232 436 963,13	318 469 732 579,90
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	0,00	0,00
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 135 120 352 543,03	816 390 429 963,13	318 729 922 579,90
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 581 817 000,00	6 842 007 000,00	-260 190 000,00

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2015- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2015	31/12/2014 (PROFORMA)	31/12/2014	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	42 476 997 168,07	43 409 068 489,59	45 409 068 489,59	-2 932 071 321,52
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	-18 939 839 432,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08	-1 910 310 591,77
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	39 295 400 091,03	23 334 576 267,77	23 334 576 267,77	15 960 823 823,26
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32	-292 585 205,62
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75	30 834 481,20
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	33 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	5 698 655 667,55
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-45 640 462 996,41	-18 513 490 104,56	-18 513 490 104,56	-27 124 972 891,85
9	PRODUIT NET BANCAIRE	69 573 769 284,89	61 663 218 545,78	61 663 218 545,78	7 910 550 739,11
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37	-3 630 555 837,60
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	-1 172 560 172,17	35 643 590,34
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	52 882 466 288,09	48 566 827 806,24	48 566 827 806,24	4 315 638 481,85
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08	11 502 201,07
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	-3 966 991 463,37
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	45 851 261 154,33	45 491 111 934,78	40 380 549 585,57	360 149 219,55
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	-43 328 027,95
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	0,00	
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	45 855 437 574,21	45 538 616 382,61	40 428 054 033,40	316 821 151,60
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49	-640 941 942,83
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23

Le Bilan de la Banque en 2016

N°	ACTIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

N°	PASSIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ÉCART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
	TOTAL DU PASSIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

HORS BILAN

N°	ENGAGEMENTS	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 588 494 888 661,46	1 573 661 153 867,36	14 833 734 794,10
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	1 015 660 632 187,92	978 788 228 381,38	36 872 403 806,54
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	257 769 124 069,44	233 468 653 903,33	24 300 470 166,12
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	315 065 132 404,10	361 404 271 582,66	(46 339 139 178,56)
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 161 211 663 433,39	1 141 702 169 543,03	19 509 493 890,35
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	97 951 292 225,42	-	97 951 292 225,42
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 046 225 714 207,97	1 135 120 352 543,03	(88 894 638 335,07)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	17 034 657 000,00	6 581 817 000,00	10 452 840 000,00

N°	POUR CONFIRMATION	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	1 588 494 888 661,46	1 573 661 153 867,37	14 833 734 794,09
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	1 161 211 663 433,39	1 141 702 169 543,03	19 509 493 890,35

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2016-SCF

ORDRE	COMPTE DE RESULTATS	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTION
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	49 790 060 282,97	41 476 997 168,07	4 380 981 793,38
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	-15 909 026 497,58	-18 939 839 422,85	1 120 502 343,50
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	43 586 559 974,38	39 295 400 091,05	18 231 983 708,63
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 827 383 181,66	-1 453 800 520,94	-666 167 866,34
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	1 393 501 667,99	725 351 916,62	1 148 326 519,24
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	-98 184 954,53	20 795 047,35	-88 105 520,78
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	19 467 571 135,95	53 089 328 001,92	-7 923 101 198,42
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	-9 116 556 076,22	-65 640 482 996,41	9 398 984 028,34
9	PRODUIT NET BANCAIRE	87 266 542 351,31	69 573 769 284,89	25 603 323 805,53
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	-12 261 685 541,11	-15 554 386 404,97	-337 054 973,74
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 152 105 696,13	-1 136 916 591,83	20 454 476,00
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	73 852 751 114,07	52 882 466 288,09	25 285 923 307,83
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-28 256 120 022,65	-8 510 055 069,80	-19 734 562 751,78
14	(-) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	245 517 563,96	1 478 849 936,04	-5 200 323 835,45
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	45 842 148 655,38	45 851 261 154,33	351 036 720,60
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	21 577 850,00	4 176 419,88	-25 926 597,83
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	45 863 726 505,38	45 855 437 574,21	325 110 122,77
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-11 291 313 329,39	-12 436 772 493,64	504 517 221,42
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	829 627 344,19

Le Bilan de la Banque en 2017

BILAN AU 31/12/2017 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 063 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 909 981 098,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 208,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 236 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 560,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	29 785 112 518,96	25 166 513 952,22	4 608 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,65	548 171 533 019,72

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 253,69	14 699 315 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 835 611 685,26	25 873 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 568 755 352,28	5 306 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 685 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 968 551,06	43 790 555 375,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
	TOTAL DU PASSIF	3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,65	548 171 533 019,72

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION	%
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 347 336 702 086,72	1 588 494 888 661,46	(241 158 186 574,74)	-15,18%
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-	
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	773 584 023 805,57	1 015 660 632 187,92	(242 076 608 382,35)	-23,83%
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-	
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	287 794 054 512,80	257 769 124 059,44	30 024 930 443,35	11,65%
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	285 958 623 768,36	315 065 132 404,10	(29 106 508 635,74)	-9,24%
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 115 883 669 080,15	1 161 211 663 433,39	(45 328 094 353,23)	-3,90%
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	173 397 732 260,20	97 951 292 225,42	75 446 440 034,78	77,02%
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	925 892 489 819,96	1 046 225 714 207,97	(120 333 224 388,01)	-11,50%
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	16 593 347 000,00	17 034 687 000,00	(441 310 000,00)	-2,59%

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2017- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	96 124 958 998,26	49 790 060 282,97	46 334 898 715,29
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	-19 964 491 984,98	-15 909 026 497,58	(4 055 465 487,40)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	34 423 634 752,10	43 566 559 974,38	(9 142 925 222,28)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 869 390 990,46	-1 827 383 181,66	(42 007 808,80)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	312 535 349,69	1 393 501 667,99	(1 080 966 318,30)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	109 569 383,69	-98 184 954,53	207 754 338,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	44 003 969 581,12	19 467 571 135,96	24 536 398 445,16
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-32 273 372 338,25	-9 116 556 076,22	(23 156 816 262,03)
9	PRODUIT NET BANCAIRE	120 867 412 751,17	87 266 542 351,31	33 600 870 399,86
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 498 105 028,38	-12 261 685 541,11	(3 236 419 487,27)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-895 069 642,77	-1 152 105 696,13	257 036 053,36
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	104 474 238 080,02	73 852 751 114,07	30 621 486 965,95
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-31 001 853 567,34	-28 256 120 022,65	(2 745 733 544,69)
14		3 577 900 949,63	245 517 563,96	3 332 383 385,67
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	77 050 285 462,32	45 842 148 655,38	31 208 136 806,93
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	9 869 037,30	21 577 850,00	(11 708 812,70)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	77 060 154 499,62	45 863 726 505,38	31 196 427 994,23
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-19 694 509 562,90	-11 291 313 329,39	(8 403 196 233,51)
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,72

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر
	ملخص الدراسة
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية (مفاهيم حول البنوك التجارية وتقييم الأداء ومعيار Carmels)	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية وتقييم الأداء ومعيار CAMELS
7	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية
7	الفرع الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية
9	الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية
9	الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية
10	الفرع الرابع: وظائف البنوك التجارية
11	المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بتقييم الأداء
11	الفرع الأول: مفهوم الأداء وتقييم الأداء
12	الفرع الثاني: أهداف وأهمية تقييم الأداء
14	الفرع الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء
15	المطلب الثالث: نظام CAMELS لتقييم الأداء
15	الفرع الأول: نشأة وتطور نظام CAMELS
16	الفرع الثاني: تعريف نظام CAMELS
17	الفرع الثالث: مميزات معيار CAMELS
18	الفرع الرابع: معايير نظام CAMELS

22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع
23	المطلب الأول: الدراسات العربية
24	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
26	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة
27	خلاصة الفصل
<p>الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري باستخدام معيار</p> <p style="text-align: center;">CAMELS</p>	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
30	المطلب الأول: الطريقة
30	الفرع الأول: مجتمع الدراسة (البنك الخارجي الجزائري)
32	الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات
32	الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها
32	المطلب الثاني: الأدوات
33	المبحث الثاني: النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية
33	المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية
33	الفرع الأول: كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري
34	الفرع الثاني: جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري
35	الفرع الثالث: ربحية البنك الخارجي الجزائري
36	الفرع الرابع: سيولة البنك الخارجي الجزائري
36	الفرع الخامس: الإدارة
37	الفرع السادس: حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر سعر الفائدة
39	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة
39	الفرع الأول: تحليل كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري
39	الفرع الثاني: تحليل جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري

40	الفرع الثالث: تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري
40	الفرع الرابع: تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري
41	الفرع الخامس: تحليل الإدارة
41	الفرع السادس: تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر سعر الفائدة
42	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
44	خلاصة الفصل الثاني
46	الخاتمة
49	قائمة المصادر والمراجع
53	الملاحق
62	الفهرس